



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أبرز التطورات الاقتصادية للفترة المنقضية من العام الحالي

أولاً: تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول 2010

الخلاصة:

- حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2010 نمواً حقيقياً نسبته 2.5% بأسعار السوق الثابتة، ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات"، فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون قد حقق نمواً نسبته 3.9% بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 3.2% خلال النصف المقابل من عام 2009.
- ونتيجة لارتفاع المؤشر العام للأسعار، مقاساً بالتغير في مخفض الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 4.2% خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بنموه بنسبة 10.2% خلال النصف المماثل من العام السابق، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً، بالأسعار الجارية، نسبته 6.8% مقارنة مع نمو نسبته 13.2% خلال النصف الأول من عام 2009.
- أما على صعيد التطورات الربعية، فقد كشفت البيانات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، بأن الاقتصاد الوطني قد سجل نمواً حقيقياً خلال الربع الثاني من عام

2010 نسبته 2.9% مقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال نفس الربع من العام السابق. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته 8.7% خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة بمستواه المتحقق خلال الربع الأول من نفس العام والبالغ 2.0%.

- وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو المتحقق خلال الربع الثاني من العام الحالي يعتبر أول ربع يسجل نمواً حقيقياً بعد تباطؤ استمر لستة أرباع متتالية كانت بدايتها الربع الأخير من عام 2008، الأمر الذي قد يشير إلى بداية تعافي حالة النشاط الاقتصادي.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي:

- كشفت البيانات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، عن أن الاقتصاد الوطني قد شهد تباطؤاً محدوداً خلال النصف الأول من عام 2010 متأثراً باستمرار انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الطلب الكلي بشقيه المحلي والخارجي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2010 نمواً حقيقياً (بأسعار السوق الثابتة) نسبته 2.5% مقارنة مع نمو نسبته 2.7% خلال النصف الأول من عام 2009. وعند استثناء بند "صافي الضرائب على المنتجات" الذي سجل تراجعاً ملموساً نسبته 5.8% خلال النصف الأول من العام الحالي، فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون قد سجل نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.9% مقارنة مع نمو نسبته 3.2% خلال النصف الأول من العام السابق.
- وقد جاءت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2010 متأثرة بالتباطؤ الملموس في معدل نمو قطاعات الإنتاج السلعي، والتي نمت مجتمعة بما نسبته 0.8% فقط مقارنة مع نموها بنسبة 4.3% خلال النصف الأول من العام السابق. وفي المقابل، سجلت قطاعات الإنتاج الخدمي نمواً نسبته 5.5% مقارنة مع نموها بنسبة 2.6% خلال النصف الأول من عام 2009.

- كما تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي بالتطورات المتعلقة بالمالية العامة، وعلى وجه الخصوص، انعكاسات تراجع معدل نمو بند صافي الضرائب على المنتجات على وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي بأسعار السوق.
- وجدير بالذكر أن مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في معدل نمو الناتج المحلي، بأسعار الأساس الثابتة، خلال النصف الأول من عام 2010 بلغت ما مقداره 0.3 نقطة مئوية أو ما نسبته 7.7%، في حين بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج الخدمي ما مقداره 3.6 نقطة مئوية أو ما نسبته 92.3% من معدل نمو الناتج بأسعار الأساس الثابتة. وكانت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي قد توزعت مناصفة خلال النصف الأول من العام 2009.
- وعلى صعيد المساهمة القطاعية في معدل النمو، فتجدر الإشارة إلى أن قطاعي "النقل والتخزين والاتصالات" و"خدمات المال والتأمين والعقارات" قد ساهما بما مقداره 1.3 نقطة مئوية و 0.9 نقطة مئوية، على الترتيب، من معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من العام الحالي، الأمر الذي يعني أن نحو 88.0% من النمو المتحقق خلال الفترة قيد الدراسة قد تأتي من هذين القطاعين فقط.
- أظهرت القطاعات الاقتصادية تبايناً في أدائها، ففي حين شهدت بعض القطاعات نمواً حقيقياً في أدائها، سجلت القطاعات الأخرى إما تباطؤاً أو تراجعاً في نموها وعلى النحو التالي:
 - القطاعات التي حققت نمواً حقيقياً:

✓ قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" الذي سجل نمواً نسبته 8.7% مقارنة بنمو نسبته 3.5% خلال النصف الأول من عام 2009، وقد جاء الأداء القوي الذي حققه هذا القطاع خلال النصف الأول من هذا العام مدفوعاً بتحسين أداء نشاط النقل الجوي، حيث ارتفعت الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 24.4% مقابل تراجعها بنسبة 34.0% خلال النصف

الاول من العام الماضي، كما ارتفع عدد المسافرين على متن الملكية الاردنية بنسبة 15.8% مقابل انخفاضها بنسبة 6.3% خلال النصف الاول من عام 2009، اضافة الى تحسن نشاط ميناء العقبة خلال النصف الاول من العام الحالي كما يعكسه ارتفاع مجموع البضائع المصدرة والمستوردة من خلال الميناء بنسبة 19.1% مقارنة مع تراجعها بنسبة 19.9% خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، وارتفاع عدد المسافرين من خلال الميناء بنسبة 6.8% مقابل تراجعها بنسبة ملموسة بلغت 18.2% خلال النصف الاول من عام 2009، وانحسار التراجع في عدد البواخر التي امّت الميناء حيث تراجعت بنسبة محدودة للغاية لم تتجاوز 0.2% مقارنة مع تراجعها بنسبة 12.3% خلال النصف الاول من العام 2009. كما كان لتحسن نشاط التجارة الخارجية خلال النصف الاول من هذا العام اثر ايجابي على اداء هذا القطاع، حيث ارتفعت كمية الصادرات الوطنية بنسبة 48.8% مقارنة مع تراجعها بنسبة 25.9% خلال النصف الاول من العام الماضي. يضاف الى محافظة نشاط الاتصالات على وتيرة نمو معتدلة خلال النصف الاول من العام الحالي نتيجة لاشباع الطلب المحلي على خدمات هذا النشاط في السنوات الماضية.

✓ قطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات" الذي سجل نمواً نسبته 5.0% مقارنة مع تراجع نسبته 0.5% خلال النصف الاول من عام 2009، وقد جاء النمو الذي سجله هذا القطاع محصلة لنمو نشاط "خدمات المال والتأمين" بنسبة 5.2% مقابل تراجعها بنسبة 5.0% خلال النصف الاول من عام 2009، من جهة، ونمو نشاط العقارات بنسبة 4.8% مقارنة مع نمو نسبته 3.1% خلال النصف الاول من العام الماضي، من جهة اخرى.

✓ حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً نسبته 9.7% بعدما كان قد سجل تراجعاً نسبته 4.2% خلال النصف الاول من العام 2009، ويعزى النمو المتحقق في هذا القطاع خلال النصف الاول من هذا العام، بشكل أساسي، إلى نمو إنتاج الصناعات الاستخراجية، حيث ارتفع الرقم القياسي الكمي لإنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 9.7% خلال النصف الاول من العام الحالي مقابل تراجع بنسبة 1.2% خلال الفترة المقابلة من العام المنصرم. وقد جاء ذلك محصلة لنمو إنتاج الفوسفات بنسبة 29.4% مقابل تراجع نسبته 15.2% خلال النصف الاول من العام السابق، من جهة، وتراجع إنتاج البوتاس بنسبة 5.7% مقارنة مع تراجع نسبته 8.4% خلال النصف الاول من العام الماضي، من جهة أخرى. كما ساهم الارتفاع الكبير في الطلب الخارجي على منتجات هذا القطاع في دعم النمو المتحقق فيه، حيث ارتفعت الكميات المصدرة من المواد الخام بنسبة كبيرة بلغت 108.3% خلال النصف الاول من هذا العام، مقارنة مع تراجع نسبته 49.2% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

✓ سجل قطاع الزراعة نمواً نسبته 8.0% مقارنة مع نمو نسبته 7.7% خلال النصف الاول من عام 2009، وجاء النمو المسجل في هذا القطاع في ضوء ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية بنسبة ملحوظة بلغت 28.9% خلال النصف الاول من عام 2010 مقابل تراجعها بنسبة 3.9% خلال ذات الفترة من عام 2009.

✓ حقق قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" نمواً نسبته 5.4% مقارنة مع نمو نسبته 3.9% خلال النصف الاول من عام 2009. وقد جاء

اداء هذا القطاع محصلة لنمو نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 5.8% مقارنة بنمو نسبته 4.0% خلال النصف الاول من العام الماضي، ونمو نشاط المطاعم والفنادق بنسبة 1.8% مقارنة مع نموه بنسبة 2.8% خلال النصف الاول من العام الماضي.

● القطاعات التي شهدت تباطؤاً في معدل نموها:

✓ نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 1.6% مقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال النصف الاول من عام 2009؛ كما سجل قطاع منتجو الخدمات الحكومية نمواً نسبته 3.6% مقابل نموه بنسبة 8.3% خلال النصف الاول من العام السابق. ويعود الاداء المتواضع الذي شهده قطاع الصناعات التحويلية خلال النصف الاول من العام الحالي نتيجة لتراجع إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 5.4% مقابل تراجع بنسبة 0.5% خلال الفترة المماثلة من العام 2009، كما يعكسه الرقم القياسي الكمي لإنتاج الصناعات التحويلية. إضافة الى ذلك، فقد تراجع الطلب الخارجي على منتجات الصناعات التحويلية كما يعكسها الرقم القياسي الكمي للصادرات من المواد المصنعة الذي سجل تراجعاً نسبته 2.8% خلال النصف الاول من هذا العام مقارنة مع تراجع نسبته 9.7% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

● القطاعات التي شهدت تراجعاً في نموها:

✓ سجل قطاع "الكهرباء والمياه" نمواً سالباً نسبته 5.6% مقارنة مع تراجع نسبته 3.5% خلال النصف الاول من عام 2009، ويعود التراجع في اداء هذا القطاع، بالاسعار الثابتة، الى تراجع إنتاج الكهرباء والمياه حيث تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج "الكهرباء والمياه" بنسبة بلغت 9.4% مقابل

تراجع نسبته 9.2% خلال النصف الاول من عام 2009، ويأتي ذلك في ظل الاداء المتواضع لمعظم القطاعات الاقتصادية وتحديداً قطاعات الانتاج السلعي.

✓ شهد قطاع الانشاءات تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته 7.9% بعد ان كان قد نما بنسبة 18.8% خلال النصف الاول من عام 2009؛ وجاء التراجع في اداء هذا القطاع متأثراً بتباطؤ زخم النشاط العمراني خلال الفترة المنقضية من العام جراء تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية التي دفعت المستثمرين في هذا القطاع الى الاحجام عن القيام بمشاريع اسكانية جديدة اضافة الى تأجيل تنفيذ بعض المشاريع. وتؤكد المؤشرات المرتبطة بهذا القطاع على التراجع الواضح فيه، حيث تراجع انتاج الاسمنت بنسبة 4.6% خلال النصف الاول من هذا العام مقارنة مع تراجع مقداره 0.5% خلال نفس الفترة من عام 2009، كما تراجعت مبيعات الاسمنت الى السوق المحلي بنسبة 10.1% خلال النصف الاول من العام الحالي مقابل نموها بنسبة 8.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2009، اضافة الى تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 0.9% خلال النصف الاول من عام 2010 م قابل نموها بنسبة 12.0% خلال النصف الاول من العام الماضي. وعلاوة على ذلك، فقد تراجع انتاج مستلزمات البناء من "الاسمنت والجير" والحديد والصلب" و"الاصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت" خلال النصف الاول من العام الحالي بنسب متفاوتة بلغت 43.8% و 12.6% و 7.5%، على الترتيب، عن مستوياتها المسجلة خلال نفس الفترة من العام 2009، كما يعكسها الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي.

✓ وفيما يتعلق ببند "صافي الضرائب على المنتجات" ، فقد سجل تراجعاً نسبته 5.8% خلال النصف الاول من هذا العام، وتجدر الاشارة الى ان هذا البند قد ساهم بإنكماش الناتج المحلي الاجمالي بنحو 0.84 نقطة مئوية او ما نسبته 33.6%.

ثانياً: أبرز تطورات التجارة الخارجية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010

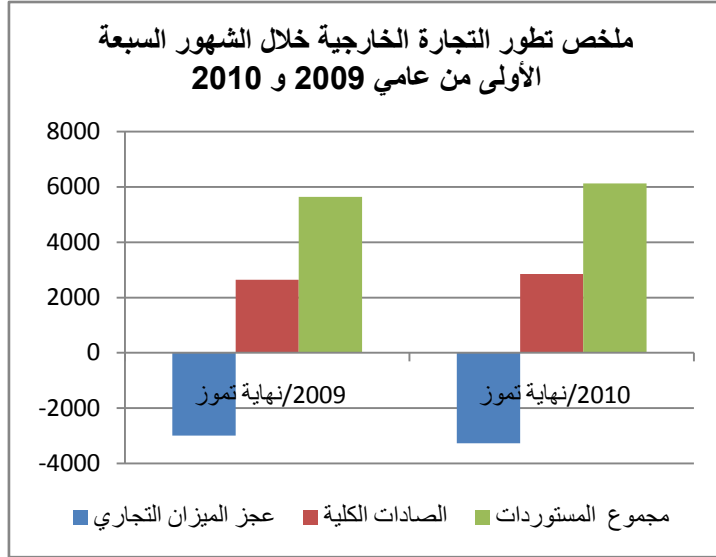
الخلاصة:

ارتفع إجمالي الصادرات الكلية للمملكة خلال الفترة من كانون الثاني إلى تموز من العام الحالي بحوالي 204.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.7% ليصل إلى 2852.2 مليون دينار مقارنة مع 2647.4 مليون دينار بنفس الفترة من عام 2009، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لنمو الصادرات الوطنية بحوالي 18.5% لتصل إلى 2405.4 مليون دينار مقارنة مع 2030.7 مليون دينار في عام 2009، وتراجع نمو المعاد تصديره بنسبة 27.5% لتصل إلى 446.8 مليون دينار 2010 مقارنة مع 616.7 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009.

ولقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية من إجمالي الصادرات الكلية إلى 84.3% مقارنة مع 76.7%، في حين تراجعت الأهمية النسبية للمعاد تصديره إلى 15.7% مقارنة 23.3% في الفترة ذاتها من عام 2009.

وفي ذات السياق تراجع الرقم القياسي للصادرات بنسبة 22.1% عن مستواه خلال فترة المقارنة من عام 2009، في حين نما الرقم القياسي لكميات الصادرات بحوالي 51.1%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع الكميات المصدرة في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار.

أما على صعيد المستوردات فقد نمت بدورها بحوالي 8.6% لتصل إلى 6127.1 مليون دينار مقارنة مع 5642.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009.



وفي ذات السياق فقد نما الرقم القياسي لأسعار المستوردات بنسبة 8.8% في حين تراجع الرقم القياسي لكميات المستوردات بنسبة 2.6% خلال الفترة ذاتها من عام 2009. ولقد أسفرت التطورات السابقة عن تحقيق نمو في العجز التجاري بنسبة 9.4%، ليصل إلى 3274.9

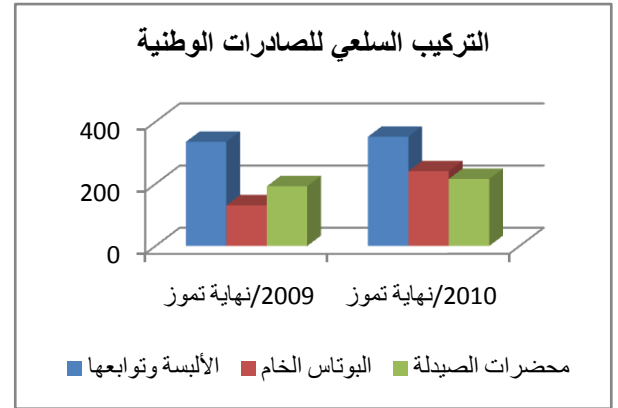
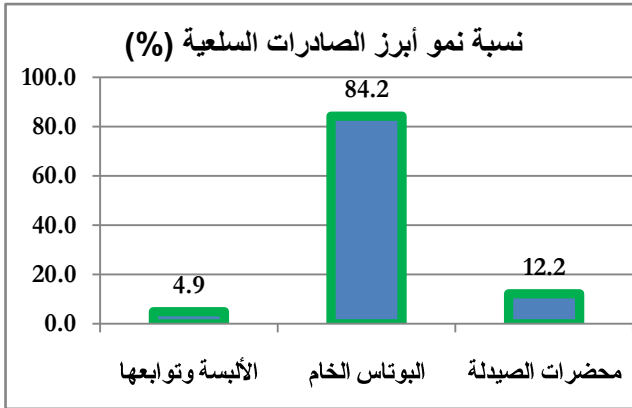
مليون دينار مقارنة مع 2994.8 مليون دينار في عام 2009، انعكس ذلك على انخفاض نسبة تغطية الصادرات للمستوردات لتصل إلى 46.5% مقارنة مع 46.9%.

التركيب السلي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

1-الصادرات الوطنية

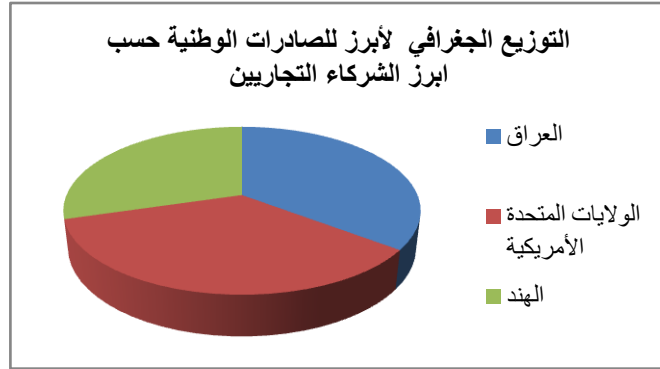
• التركيب السلي للصادرات الوطنية:

احتلت صادرات المملكة من الألبسة وتوابعها المرتبة الأولى بقيمة بلغت 351.7 مليون دينار مقارنة مع 335.3 مليون دينار في عام 2009 وبنسبة نمو بلغت 4.9%، وبالرغم من ذلك فقد تراجع الأهمية النسبية لها إلى 14.6% مقارنة مع 16.5% في عام 2010، وجاءت صادرات المملكة من البوتاس الخام ثانياً بقيمة بلغت 240.6 مليون دينار مقارنة مع 130.6 مليون دينار في عام 2009 وبنسبة نمو مرتفعة بلغت 84.2%، ليساهم ذلك في ارتفاع أهميتها



النسبية إلى 10% مقارنة مع 6.4% في عام 2009، أما صادرات المملكة من محضرات الصيدلة فقد جاءت ثالثاً وذلك بالرغم من نموها بنسبة 12.2% لتصل إلى 215.7 مليون دينار مقارنة مع 192.2 مليون دينار في عام 2009، إلا أن نسبة مساهمتها قد انخفضت من 9.5% إلى 9.0% خلال فترة المقارنة.

• التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:



شكلت صادرات المملكة لدولة

العراق القيمة الأعلى إذ بلغت 369 مليون دينار مقارنة مع 367.4 مليون دينار في عام 2009 وبنسبة نمو اقل من 0.5%، وفي ذات الوقت نمت صادرات المملكة إلى الولايات

المتحدة بحوالي 5% لتصل إلى 367.4 مليون دينار مقارنة مع 349.7 مليون دينار في عام 2009.

وبالرغم من نمو صادرات المملكة إلى الهند بنسبة 24.2% إلا أنها احتلت الترتيب الثالث بقيمة بلغت 309 مليون دينار مقارنة مع 248.8 مليون دينار في عام 2009 .

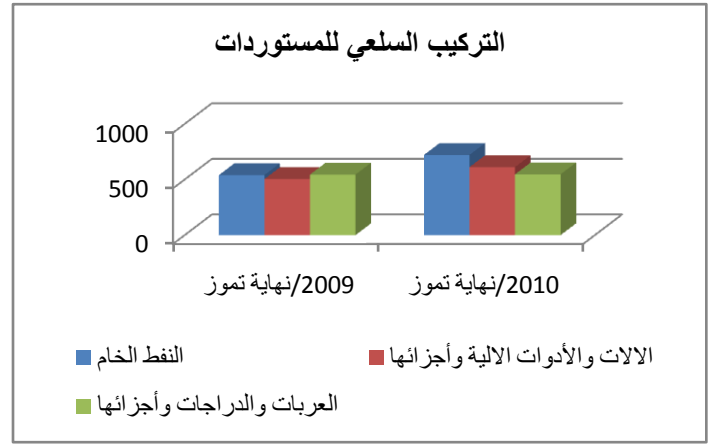
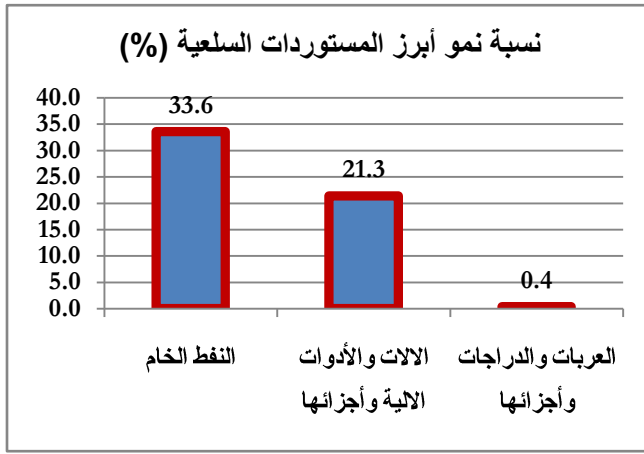
2- المعاد تصديره:

شهدت الصادرات الأردنية المعاد تصديرها انخفاضاً واضحاً وملموساً خلال عام 2010 إذ تراجعت بنسبة 27.6% لتصل إلى 446.7 مليون دينار مقارنة مع 616.7 مليون دينار في نهاية تموز عام 2009، وقد جاء هذا التراجع في معظمه كنتيجة لتراجع صادرات المملكة للعراق بحوالي 62% ولتصل إلى 87.2 مليون دينار مقارنة مع 229.4 مليون دينار في عام 2009، ونمو الصادرات إلى سويسرا بنسبة 30.6% لتصل إلى 43.1 مليون دينار مقارنة مع 33 مليون دينار خلال 2009، أما على صعيد الصادرات المعاد تصديرها للمملكة العربية السعودية فقد تراجعت بدورها بنسبة 43.5% لتصل إلى 14.3 مليون دينار مقارنة مع 25.3 مليون دينار في عام 2009.

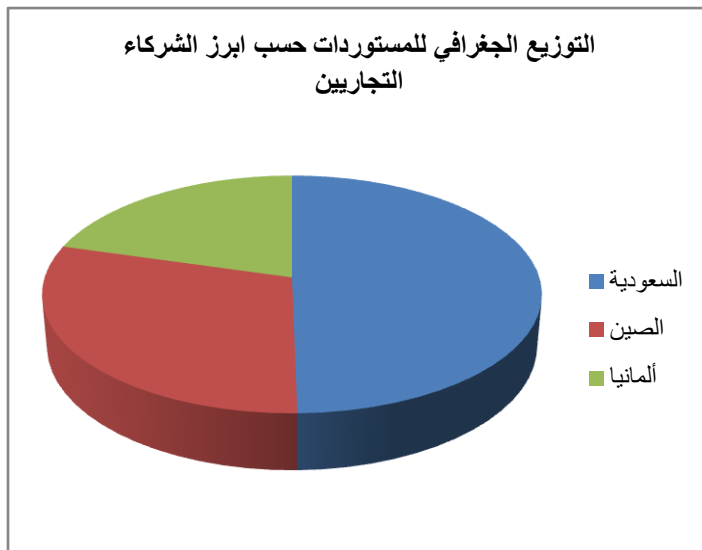
3-المستوردات:

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

- التركيب السلعي للمستوردات احتلت مستوردات المملكة من النفط الخام المرتبة الأولى بقيمة بلغت 720.5 مليون دينار مقارنة مع 539.4 مليون دينار في عام 2009، وبنمو متحقق بلغ



33.6%، في حين جاءت المستوردات من الآلات والأدوات الآلية وأجزائها ثانياً بقيمة بلغت 611.3 مليون دينار مقارنة مع 504 مليون دينار في عام 2009 وبنسبة نمو بلغت 21.3%، أما مستوردات المملكة من العربات والدراجات وأجزائها فقد نمت بنسبة 0.4% لتصل إلى 546.6 مليون دينار مقارنة مع 544.5 مليون دينار في عام 2009.



- التوزيع الجغرافي للمستوردات: احتلت مستوردات المملكة من المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 1080.9 مليون دينار مقارنة مع

912.3 مليون دينار في عام 2009 وبنسبة نمو بلغت 18.5%، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام والمشتقات النفطية.

وجاءت مستوردات المملكة من جمهورية الصين الشعبية ثانياً بقيمة بلغت 646.5 مليون دينار مقابل 602 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 7.4%. أما مستوردات المملكة من ألمانيا فقد جاءت ثالثاً بقيمة بلغت 447.2 مليون دينار مقارنة مع 380.8 مليون دينار في عام 2009.

ثالثاً: حوالات العاملين خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010:

ارتفعت حوالات العاملين بشكل طفيف خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2010 وبنسبة 0.5% لتصل إلى 1497.7 مليون دينار مقارنة مع 1490.2 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2009.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال النصف الأول من عام 2010:

تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للمملكة بنسبة 16.2% خلال النصف الأول من عام 2010 ليصل إلى 640.9 مليون دينار مقارنة مع 765.4 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2009، وفيما يخص الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار فقد حققت نمواً كبيراً بما نسبته 82.7% لتصل إلى حوالي 876.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الاستثمارات المحلية بما نسبته 105.3% لتصل إلى حوالي 674.8 مليون دينار مقابل 328.7 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009، وارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية بما نسبته 33.6% لتصل إلى ما مقداره 201.4 مليون دينار، وبهذا تكون الاستثمارات المحلية قد شكلت ما نسبته 77%

من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، أما الاستثمارات الأجنبية فقد حازت على النسبة المتبقية والبالغة 23%. وبهذا الصدد فقد استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 57.4% من إجمالي الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة والذي استحوذ على ما نسبته 40.8%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بحوالي 1.8%.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن منهجية وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك المتعلقة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. ففي الوقت الذي يقيس فيه المؤشر الأول حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة من قبل قانون تشجيع الاستثمار، فإن المؤشر الأخير يقيس حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية الواردة من العالم الخارجي في شتى القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع العقار.

خامساً: معدل البطالة خلال الربع الثالث 2010

بلغ معدل البطالة (13.5%) خلال الربع الثالث من عام 2010، بانخفاض مقداره نصف نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام 2009، وبزيادة بلغت (1.3) نقطة مئوية عن الربع الذي سبقه (الربع الثاني من عام 2010). وحسب الجنس بلغ معدل البطالة للذكور (10.7%) فيما بلغ معدل البطالة للإناث (26%) لنفس الفترة، وبانخفاض مقداره 2 نقطة مئوية عن الربع المماثل من عام 2009.

وبينت النتائج أن معدل المشاركة الاقتصادية الخام (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان) بلغ (24.7%)، فيما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) (62.8%) للذكور مقابل (14.3%) للإناث مقارنة مع (64.7%) للذكور و(15.5%) للإناث في الربع الثالث من عام 2009. يذكر أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقح

للإناث يتباين من دولة إلى أخرى حيث بلغ في مصر ما نسبته (23%)، بينما في تونس (26%)، و(27%) في المغرب.

أظهرت النتائج تفاوتاً واضحاً في توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث تبين أن حوالي (57%) من مجموع قوة العمل الذكور كانت مستوياتهم التعليمية دون الثانوية مقابل (13%) للإناث. كما أشارت النتائج إلى أن (55.5%) من مجموع قوة العمل من الإناث كان مستواهن التعليمي بكالوريوس فأعلى بالمقارنة مع حوالي (20%) من الذكور. كما بينت النتائج أن أعلى معدل للبطالة جاء في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة، حيث بلغ 38% و 30% لكل منهما على التوالي.

بينت نتائج المسح أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى)، حيث بلغ (19%) مقارنة بقيمته للمستويات التعليمية الأخرى، وقد انخفض هذا المعدل بمقدار نصف نقطة مئوية عن الربع نفسه من عام 2009.

سادساً: مؤشرات القطاع المالي:

- ❖ نمو إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية بنسبة 5.9% حتى نهاية تموز 2010 لتصل إلى 2783.4 مليون دينار مقارنة مع 2628.8 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2009 .
- ❖ نمو الإيرادات المحلية بنسبة 2% لتصل إلى 2575.6 مليون دينار مقارنة مع 2526.1 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009.
- ❖ نمو المساعدات الأجنبية بنسبة 102.3%، لتصل إلى 207.8 مليون دينار مقارنة مع 102.7 مليون دينار في عام 2009.
- ❖ تراجع إجمالي الانفاق بنسبة 6.2% ليصل إلى 3066.3 مليون دينار مقارنة مع 3296.4 مليون دينار في نهاية تموز 2009.

- ❖ تراجع عجز الموازنة بعد المساعدات بنسبة 55.8% ليصل الى 282.9 مليون دينار مقارنة مع 640.6 مليون دينار في نهاية تموز من عام 2009.
- ❖ تراجع اجمالي الدين العام عن رصيده في نهاية 2009 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 0.9 نقطة مئوية ليشكل 53.3 % مقابل 54.2 في 2009.

سابعاً: القطاع النقدي:

- ❖ نمو احتياطي المملكة من العملات الأجنبية حتى نهاية تموز 2010 بنسبة 0.3% لتصل الى 10906.9 مليون دولار مقارنة مع 10879 مليون دولار في الفترة ذاتها من عام 2009.
- ❖ ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية للمستوردات لتصل الى 7.9 شهر مقارنة مع 7.3 شهر في نهاية تموز 2009.
- ❖ نمو السيولة المحلية مقاسة بعرض النقد بمفهومه الواسع بنسبة 7.3% لتصل الى 21744.2 مليون دينار مقارنة مع 20298.5 مليون دينار في نهاية اب 2009.
- ❖ نمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.5% لتصل الى 15494.1 مليون دينار مقابل 14273.9 مليون دينار في نهاية اب من عام 2009.
- ❖ نمو اجمالي الودائع بنسبة 7.1% لتصل الى 21744.2 مليون دينار مقابل 20298.5 مليون دينار في نهاية اب من عام 2009.